

لاديمقراطية
بدون مؤتمرات شعبية

سنة 1401 من و. ر.
الموافقة 1986 / 19 / 18 مملادية

مذكرة رقم (480) لسنة 1401 من و. ر. الموافق 1986 م

بشأن / الموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى بين
الجمهورية العظمى وجمهورية السودان .

الاج / أمين اللجنة الشعبية العامة

بعد التثبيت .

تشهدا للاحكام اعلان التكامل المبرم بين الجمهورية العظمى
وجمهورية السودان . تم بطرابلس يوم العاشر من شهر ربيع الاول
1401 و. ر. الموافق للثامن عشر من شهر الفاتح 1991م التوقيع
على اتفاقية الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى بين الجمهورية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية السودان
الشعبية .

الاتفاقية الموقعة تتكون من اثنتى عشرة مادة تناولت كافّة
الجوانب القانونية والاجرائية الكفيلة بتحقيق الحماية الاجتماعىة
للمواطنى البلدىين ، وذلك على التفصيل التالى :-
حددت المادة الاولى من هذه الاتفاقية معانى كافة المصطلحات
التي وردت فيها ، وذلك لتسهيل العمل بها لمصلحة
المتعاقدين .

بينت الاتفاقية الاشخاص المضمومين بمقتضاها ، ومستحقّاتهم
الضمانية ، ومنحهم المقاطعة ، وألزمت جهات العمل بتعويضهم
عن المنع من الاجر المفقود بسبب العجز المؤقت أو اصابة
العمل ، ومنحهم المنافع العينية المنصوص عليها بتشريعات
قطر العمل .

الجمعية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

المكتب الشعبي للاتصال الخارجي

رقم الملف : ١٩

سنة ١٣ و ١٩

مذكرة رقم

بشأن

((٢))

ورد في هذه الاتفاقية النص على تشكيل
لجنة مشتركة من عدد متساو من الاعضاء
من البلدين لمتابعة تنفيذها والنظر في أية
خلافات قد تنشأ من تطبيقها أو تفسيرها
يأمل المكتب الشعبي للاتصال الخارجي
والتعاون الدولي اتخاذ الاجراءات اللازمة

والامر معروض عليك

والسلام عليكم ورحمة الله



(ابراهيم محمد البشاري)
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

الوقت	٢٥
الرقم	١٦٠٩
رقم الملف	١٦٠٩
المستقبل	ف

الامين :

م / فوزي

ط / طالب

توقيع الامين

انظر الخلف



اجنان فی کل مکان

((ان العروقات الدائمة بين الشعوب))
وليس بين الحكومات

23 14

م 19 91/11/7.5

الاخ / امين مؤتمر الشعب العام

السلامة - الديمقراطية - الضمان الاجتماعي والتنمية
التي هي من المبادئ الأساسية للثورة العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى وجمهورية السودان ، وذلك لاتخاذ مايلزم نحو
تطبيقها في الشؤون الداخلية والخارجية للمصالحات عليها .

لازم

* ابو زید عمر دورمہ *

أمين اللجنة الشعبية العامة

سورة التوبة -

١٠٠ - اللجنة الشعبية للمكتب

شعبی للاتحاد الخارجی والتعاون

الدولى.

- الاخ / امين اللجنة الشعبية العامة

للضمان الاجتماعي.

— الأخت / الأمين اللجنة الشعبية العامة

قوانين و اللوائح المنظمة للشعبية .

الإدارة العامة للشؤون القانونية .

م / ص / ب

81

8.11/8

الجاهلية العربية الليبية الشعبية
الإشتراكية العظمى
صندوق الضمان الإجتماعي
ب. ب. سيد وارد
التاريخ: ١٩٤١
الرقم: ٢٨٤٩
رقم التسجيل: ٢٨٤٩
الملاحظات:

اتفاقية الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي
بين
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
والجمهورية السودانية

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جمهورية السودان **تنفيذ الاحكام** اعلان التكامل المبرم بينهما.

وعلا بما جاء في البرنامج التنفيذي الموقع من قائد ثورة
الفتح العظيم وقائد ثورة الانقاذ الوطني بتاريخ الاول من شهر الفاتح
(سبتمبر) 1990 م .

وسما منهما لتوحيد تشريعات الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي
تحقيقا
لقد اتفقا على مايلي

مادة (1)

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية تعني المصطلحات التالية مايلي :-

1- **التشريعات** :-

جميع القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها والتي تصدر
مستقبلا في كلا القطرين في مجال الضمان والتأمين الاجتماعي .

2- **الجهة المختصة** :-

هقوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
بجمهورية السودان أو أية جهة أخرى يعينها أي منهما .

3- **الاجيزة المعنية** :-

هي اجهزة **الضمان والتأمين** الاجتماعي التي يناط بها تنفيذ
التشريعات في كلا القطرين

مادة (3)

تلتزم المنشأة والشركات المنصوص عليها في المادة (2) من هذه الاتفاقية بتأمين عمالها الدائمين لدى الضمان والتأمين الاجتماعي في قطر المساوون فيما يخص المعاشات والمنح المقررة ويمارس العمال المذكورون والمستحقون عنهم حقوقهم تجاه أجهزة الضمان والتأمين الاجتماعي في قطر الموطن .

مادة (4)

على جهات الحق تعويض المستخدمين الدائمين وغير الدائمين عن الشرب أو الأجر المفقود بسبب العجز المؤقت نتيجة المرض أو إصابة العمل أو الولادة طبقا لتشريع قطر العمل وذلك في حالة عدم وجود اشتراك ضماني أو تأميني يغطي المنافع النقدية قصيرة الأمد

ب- يتمتع المستخدمون الدائمون وغير الدائمين وأفراد أسرهم بكافة المنافع العينية المنصوص عليها بتشريعات قطر العمل .

مادة (5)

على المنشآت التابعة لأي من القطرين المتعاقدين التي تتولى تنفيذ مشروع على أرض الطرف الآخر أن تصدر شهادة إلى أجهزة الضمان والتأمين الاجتماعي المختصة بقطر تنفيذ المشروع تبين فيها أسماء المستخدمين المضمومين أو المؤمن عليهم الدائمين الذين يخضعون لهذه الاتفاقية على أن يتم اعتماد نموذج بالخصوص في الإجراءات الإدارية .

مادة (6)

يخضع المستخدمون غير الدائمين العاملين على أرض أي من القطرين المتعاقدين للضمان أو التأمين الاجتماعي وتسدد اشتراكاتهم بالكامل بما فيها اشتراك ضمان المعاش وفقا لتشريعات قطر العمل ويتمتع هؤلاء المستخدمون أو المستحقون عنهم بكافة حقوقهم الضمانية أو التأمينية المنصوص عليها في تشريعات قطر العمل ويحق لهم تحويلها إلى قطر الموطن عند مغادرتهم قطر العمل نهائيا أو عند الوفاة وذلك طبقا للنظم المصرفية المعمول بها في قطر

4- المستخدم الدائم :-

هو مواطن أحد القطريين الذي أوفدته جهة العمل لتنفيذ مشروع في قطر **الطوف الآخر و يتقاضى** مرتبا من جهة العمل المذكورة .

5- المستخدم غير الدائم :-

هو مواطن أحد القطريين والذي يعمل في القطر الآخر لدى جهة عمل غير تابعة لقطره و يخضع لكافة التشريعات النافذة في قطر العمل .

6- المستحقون :-

هم الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من المنافع الضمانية والتأمينية المنصوص عليها في تشريعات القطريين .

7- الحقوق الضمانية والتأمينية :-

من جملة **الحقرة الضمانية** والتأمينية المنصوص عليها في تشريعات القطريين .

8- قطر الموطن :-

هو القطر الذي يحمل المستخدم جنسيته .

قطر العمل :-

هو القطر الذي يزاول المستخدم عمله على أرضه .

مادة (2)

ينطبق المستحقون الدائمون لدى المنشآت والشركات التابعة لاي من القطريين المتعاقدين التي تقوم بتنفيذ اعمال داخل اراضي القطر الآخر للضمان الاجتماعي او التأمين الاجتماعي وتسدد اشتراكاتهم وفقا لتشريع قطر العمل فيما عدا اشتراك ضمان المعاش والمنح المقطوعة .

المستخدمة من قبل المستخدم غير الدائم من مواطني أحد القطرين
الطرف الآخر ومنادته له نهائيا دون ان يستحق معاشا يتم
الاعانة الاجمالية المستحقه له طوال مدة خدمته او عمله
المحسوبة .

ويجوز بناء على طلب منه تحويل الاعانة الاجمالية او جزء من
اشتراك المعاش **هيك** لتشريعات قطر العمل الى الاجهزة المعنية
المعنى .

مادة (7)

- يجوز لصاحب المعاش او المستحق عنه استبدال المعاش براسمال
المعاش .

مادة (8)

- بغية تطبيق هذه الاتفاقية فان الجهات المختصة للاجهزة المعنية في
كلا القطرين المتعاقدين تقوم بما يلي :-

1- **اجراء اتصالات مباشرة** فيما بينها لاجل الاتفاق على الاجراءات
الخاصة بالتطبيق

2- تبادل المساعدات الادارية بدون مقابل .

3- تبادل نصوص التشريعات الخاصة بالضمان والتأمين الاجتماعي و
التعديلات التي **تدخل** عليها

4- **المرورية** الرعاية الاجتماعية وشؤون المعاقين .

5- تبادل الزيارات والخبرات

6- تنسيق المواقف في المحافل الدولية في مجال الضمان الاجتماعي .

مادة (9)

- تشكيل لجنة فنية مشتركة من عدد متساو من الاعضاء يعينه كل قطر
وتجتمع دوريا باحد القطرين لمتابعة تنفيذ الاتفاقية والنظر في
اية خلافات قد تنشأ عن تطبيق او تفسير الاتفاقية .

مادة (10)

- تمثل احكام هذه الاتفاقية بما يكون للعاملين من حقوق مكتسبة لدى القطرين خلافا لما نصت عليه احكامها .

مادة (11)

- تم تعديل الاتفاقية على اي حق اكتسبه اي من مواطني القطرين بالتطبيق لاحكامها وتجري المفاوضات بين الجهات المختصة لدى القطرين لتصفية اي حقوق تكون قد نشأت بموجب احكامها .

مادة (12)

- تنفع هذه الاتفاقية للتصديق وفقا للاجراءات القانونية المعمول بها في القطرين **وتسري** اعتبارا من بداية الشهر الميلادي التالي **لإصدار** وثائق **التصديق** عليها وتتجدد تلقائيا ويتم تعديلها بناء على طلب احد القطرين ، على ان يتم النظر في طلب التعديل في مدة اقصاها سنة من تاريخ تقديم الطلب .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية من نسختين أصليتين بمدينة طرابلس بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥١ و
الموافق ١٨ - ٩ - ١٩٥١م

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

د. سيف النصر محمد
أمين اللجنة الشعبية للصندوق
الضمان الاجتماعي

عن جمهورية

ليبيا

د. عادل عبد الميزن
مدير عام الصندوق القومي
للتأمين الاجتماعي